مكاسب الأسهم الأميركية تنهار.. والذهب يقفز 1٪ كملاذ آمن

أكبر بنك برتغالي يرعب الأسواق العالمية من جديد

المودعون في اكبر بنك برتغالي يسحبون مدخراتهم وسط هلع من تعثر جديد في وقت تخاف الأسواق من صدمة أخرى للنظام المالي العالمي

عواصم ـ وكالات: ألقت المخاوف بشأن وضع المصارف البرتغالية بظلالها على الأسهم العالمية، وقد ترددت أنباء عن أن الأسرة الداعمة لبنك «بانكو إسبيريتو سانتو» أكبر بنك مدرج في البرتغال تبحث مقايضة ديون بأسهم في الوقت الذي تكافح مشكلات مالية تواجه شركاتها القابضة وهو ما يؤثر سلبا في القطاع المالي بأكمله في البلاد وأدى إلى ارتفاع كبير في عوائد السندات السيادية البرتغالية.

وانخفضت الأسهم الأميركية أمس الاول، ليهبط «الداو جونز» بأكثر من 100 نقطة، كما انخفض مؤشر «الداو جونز» الصناعي 53,0٪ إلى، 16826 وناسداك 48,0٪ إلى 4397 نقطة، وستاندرد آند بورز 45,0٪ إلى 1963 نقطة.

وتأثرت الأسواق العالمية خلال التداولات بالمخاوف بشأن القطاع المصرفي البرتغالي، حيث تخلفت الشركة الأم لثاني أكبر البنوك البرتغالية «بانكو إسبيريتو سانتو » عن سداد مدفوعات دين قصير الأجل.

وذكرت وكالة «بلومبيرغ» أن مؤشر البورصة البرتغالية انخفض بأكثر من 11٪ خلال السبعة أيام الماضية لدرجة أن قيمة الأسهم انكمشت بنحو 13٪ خلال النصف الأول من هذا العام بالمقارنة مع مكاسب 2٪ لدول أخرى مثل بريطانيا وألمانيا وفرنسا.

تخلفت الشركة الأم لثاني أكبر البنوك البرتغالية «بانكو إسبيريتو سانتو» عن سداد مدفوعات دين قصير الأجل، وذلك وفقا لما ذكرته وكالة «بلومبرج» وهو ما دفع الأسواق العالمية إلى الانخفاض تأثرا بتلك المخاوف.

ملحمة «إسبيريتو سانتو» تطيح بأحلام المؤمنين في نهاية أزمة منطقة اليورو

ورغم تأكيدات البنك المركزي البرتغالي على أن ملاءة بانكو اسبيريتو سانتو هي صلبة فإنها فشلت في تخفيف قلق المستثمرين أمس الأول، عندما علقت بعد تراجع أسهمها 17٪ وانخفاض سنداتها إلى مستويات قياسية، كما انخفضت الديون الحكومية البرتغالية جنبا إلى جنب مع الأوراق المالية من الدول الأوروبية الأخرى، في حين استمرت مؤشرات اسهم البنوك في المنطقة منخفضا بأكثر من 1٪.

ويبدو ان حالة بانكو اسبيريتو سانتو معقدة بواسطة البنية المعقدة للمجموعة التي تسيطر عليها عائلة اسبيريتو سانتو البرتغالية، والاقتراض بين الجماعات لها.

واسبيريتو سانتو الدولي، الذي غاب عن بعض مدفوعات الديون، لديه حيازات في الكيانات التي من خلالها تسيطر عليها الشركات بما في ذلك سلسلة فنادق وشركة التأمين، وهو المساهم غير المباشر للاسبيريتو سانتو المجموعة المالية، والتي بدورها هي أكبر حائز لبانكو اسبيريتو سانتو.

«بانكو اسبيريتو سانتو»، هو في قلب الاضطرابات وهو ثاني أكبر مقرض البرتغال من حيث القيمة السوقية ويملك أصولا تساوي أقل من 0,3٪ من إجمالي الأصول المصرفية في منطقة اليورو.

وفي أوروبا تراجع مؤشر فاينانشال تايمز 68,0٪ إلى 6672 نقطة، وداكس الألماني 52,1٪ إلى 9659 نقطة، وكاك الفرنسي 34,1٪ إلى 4301 نقطة.

«اسبيريتو سانتو فاينانشيال جروب» ثلاثة مستويات إلى «Caa2»، مشيرة إلى نقص الشفافية بشأن وضعها المالي وصلتها بشركات أخرى داخل المجموعة.

وأكد بنك البرتغال أمس الاول بيانه السابق على تعزيز الملاءة المالية للبنك الذي يقع مقره في لشبونة وانه يمكنه تجنب مخاطر بقية المجموعة، وقال وزير الشؤون البرلمانية «لويس ماركيز غيديس» في الثالث من يوليو أن «بانكو اسبيرتيو سانتو» «معزول بشكل كاف» عن طريق البنك المركزي من المشاكل المالية في بعض وحدات المجموعة.

إلى ذلك، واصلت أسعار الذهب الصعود في التعاملات الآسيوية امس متجهة نحو تسجيل سادس زيادة أسبوعية على التوالي مع تزايد الطلب على المعدن النفيس كأداة استثمارية آمنة، بعد الإقبال عليه كملاذ آمن وسط مخاوف بشأن أكبر بنك مدرج في البرتغال.

وارتفع سعر الذهب في المعاملات الفورية 0,2٪ إلى 1337,94 دولارا للأوقية (الأونصة) بعد أن صعد 0,7٪ في جلسة الخميس، عندما سجل أثناء التعاملات 1345 دولارا للأوقية وهو أعلى مستوى منذ 19 مارس.

وبلغت مكاسب الذهب هذا الأسبوع أكثر من 1٪.

وكان سعر الذهب ارتفع أمس الأول لأعلى مستوياته في ثلاثة أشهر بعدما أبقت الهند الرسوم العالية التي تفرضها علي واردات المعدن النفيس وهو ما قد يدفع صانعي الحلي الذين لم يشتروا الذهب في السابق للعودة إلى السوق.

«جيه.بي مورجان»: 115 دولاراً سعر برنت في 2015

(رويترز): رفع جيه.بي مورجان توقعاته لسعر النفط الخام في 2014 و2015 بسبب ما قال إنه زيادة الطلب وتراجع الإمدادات القادمة من ليبيا والعراق.

ورفع بنك الاستثمار توقعه لمتوسط سعر برنت خلال العام الحالي 6٪ إلى 111 دولارا للبرميل من 105 دولارات وتوقعه لخام غرب تكساس الوسيط أو الخام الأميركي إلى 103 دولارات للبرميل من 93 دولارا.

وتوقع أن يبلغ متوسط سعر برنت 115 دولارا للبرميل في 2015 بزيادة 15 ٪ ورفع توقعه للخام الأميركي 23 دولارا إلى 108 دولارات للبرميل.

وقال البنك في تقرير بتاريخ التاسع من يوليو «خسائر المعروض الليبي أكبر عامل منفرد وراء رفع توقعاتنا لعام 2014». وقال جيه.بي مورجان إن المخاوف من نقص إمدادات النفط من العراق قد انحسرت بعض الشيء مع عدم تأثر الصادرات من مرافئ جنوب البلاد بالقتال الدائر بين المسلحين من العرب السنة والقوات الحكومية. وتوقع البنك أن يبلغ الطلب العالمي 92,478 مليون برميل يوميا في 2014 بما يزيد 425 ألف برميل يوميا على مستوى الإنتاج.

وبالنسبة لعام 2015 توقع أن يبلغ الطلب العالمي 93,426 مليون برميل يوميا بزيادة حوالي 464 ألف برميل يوميا على الإنتاج.

وتوقع البنك أن يبلغ سعر برنت 120 دولارا للبرميل في 2016 والخام الأميركي 113 دولارا.

وسجلت العقود الآجلة لبرنت 108,09 دولارات للبرميل يوم الخميس وعقود الخام الأميركي 102,10 دولار للبرميل.

أميركا في طريقها لتجاوز روسيا والسعودية كأكبر منتج للنفط

الزيت الصخري يحتاج الى تكنولوجيا متقدمة

بعد مرور 4 سنوات على ثورة الزيت الصخري، يتفق غالبية المحللين على أن الولايات المتحدة في سبيلها إلى تجاوز روسيا والسعودية كأكبر منتج للنفط الخام في العالم، بحسب تقرير نشرته «رويترز».

إلا أن موعد حدوث ذلك أو مقدار التفوق الذي ستحققه الولايات المتحدة على بقية البلدان المنتجة للخام لايزال محل تقديرات متباينة تعتمد على عدة معايير تشمل التقدم المحرز في تكنولوجيا التنقيب إلى توافر التمويل وسعر النفط ذاته.

وتتباين التوقعات لحجم الإنتاج الأميركي من الزيت الصخري من زيادة بواقع 7,5 ملايين برميل يوميا بحلول 2020ـ أي نحو ضعف الإنتاج المحلي الحالي الذي يبلغ 8,5 ملايين برميل يومياـ إلى ارتفاع بواقع 1,5 مليون برميل يوميا، أي أقل من نصف ما ينتجه العراق حاليا.

ويعود السبب في هذا التباين الشديد في الأرقام إلى حداثة عهد الطفرة في إنتاج الزيت الصخري، والتي لطالما أربكت التقديرات، حيث قدرت إدارة معلومات الطاقة الأميركية في عام 2012 حجم الإنتاج بثمانية حقول مختارة للزيت الصخري سيتراوح بين 700 ألف برميل يوميا إلى 2,8 مليون برميل بحلول عام 2035، لكن بعد عام كان الإنتاج الفعلي قد تجاوز تلك التنبؤات بالفعل.

وتشير تقديرات متفائلة من بريتش بتروليم والوكالة الدولية للطاقة إلى أن الولايات المتحدة ستصبح دولة مستقلة من حيث الطاقة بحلول 2035، لكن الكثير من شركات التنقيب اكتشفت أن هذه التقديرات لا تضمن الجدوى الاقتصادية لاستخراج النفط من الأرض.

على سبيل المثال، اشترت شركة تشيسابيك إنيرجي أراض في حقل أوتيكا للزيت الصخري في أوهايو، وقدر الخبراء الجيولوجيون في الولاية أن الحقل ربما يحوي 5,5 مليارات برميل من احتياطيات الزيت الصخري.

لكن العام الماضي، وبعد شهور من التنقيب، كان متوسط إنتاج تشيسابيك من البئر الواحدة يوميا ثمانين برميلا فقط، كما اضطرت منافستها بريتش بتروليم إلى شطب 521 مليون دولار من أصولها وخرجت من أوتيكا بعد عامين فقط من تأجير 85 ألف فدان هناك.

من ناحية أخرى، قد يؤدي النمو السريع في احتياطيات الزيت الصخري في بلدان أخرى مثل الصين وروسيا إلى انخفاض حاد في الأسعار، ما يعرقل جهود التنقيب الأميركية، علاوة أن ظهور تقنيات جديدة تقلص من كلفة الاستخراج وتزيد كفاءته ربما تسرع من وتيرة إنتاج الزيت الصخري.

وأخيرا، فإن تغير السياسات الداخلية الأميركية، لاسيما رفع الحظر عن تصدير الخام، ربما يسهم في إعادة صياغة تلك التقديرات برمتها.

تلاشي طفرة الأرباح الناجمة عن التعافي الاقتصادي

أسواق الخليج تكابد تباطؤ نمو الأرباح

خسائر بورصة دبي تضغط على ربحية الشركات في وقت تعيش الشركات الخليجية تحديات النمو في الأرباح..الصورة لمستثمر في بورصة دبي (أرشيف أ.ب)

رويترز: أصبح تباطؤ نمو أرباح الشركات في الاقتصادات الخليجية الرئيسية مشكلة لأسواق الأسهم في المنطقة التي ربما عليها أن تعتاد تواضع معدلات نمو الأرباح في الأشهر المقبلة.

وعلى مدى العامين الأخيرين ارتفعت أرباح الشركات في الخليج مع تعافي اقتصادات المنطقة من تداعيات الأزمة المالية العالمية التي نتج عنها انهيار أسواق العقارات وسلسلة من عمليات إعادة هيكلة الديون في المنطقة.

وساعد التعافي بشكل خاص المطورين العقاريين الذين استفادوا من تحسن أسواق العقارات وأيضا البنوك التي تمكنت من خفض المخصصات الجديدة لتغطية الديون الرديئة. وساهم ذلك في دعم أسواق الأسهم.

لكن توقعات محللين استطلعت تومسون «رويترز» آراءهم لنتائج أعمال الربع الثاني من العام تشير إلى تلاشي طفرة الأرباح الناجمة عن التعافي الاقتصادي.

ويبدو أن التعافي يوشك على الاكتمال ولذا ستنمو الأرباح بالمعدلات المعتادة التي قد لا تكون أفضل بكثير من الأسواق الأخرى في العالم.

وبدأت الشركات في السعودية وقطر إعلان نتائج الربع الثاني هذا الأسبوع وستعقبها في الأسابيع القليلة المقبلة شركات الإمارات العربية المتحدة.

وتشير توقعات المحللين إلى أن دبي ستتمتع مجددا بأسرع معدل نمو أرباح بين الاقتصادات الخليجية الرئيسية في الربع الثاني لكن المعدل سيتباطأ بشكل حاد.

ومن المتوقع أن يرتفع صافي الربح المجمع لاثنتي عشرة شركة كبيرة مدرجة في سوق دبي 22٪ على أساس سنوي في الربع الثاني بعد زيادة 38٪ في الربع الأول.

وسيأتي معظم التباطؤ المتوقع من إعمار العقارية أكبر شركة مدرجة في دبي من حيث القيمة السوقية.

ويتوقع المحللون نمو أرباح الشركة 18٪ في الربع الثاني بعد زيادة 55٪ في الربع الأول.

ولا يرجع ذلك إلى أي ضعف في أفق أعمال إعمار وإنما إلى تعافي الشركة بشكل شبه كامل من آثار انهيار سوق العقارات في دبي ولذا سيعود النمو إلى مستوياته المعتادة.

وفي العام الماضي قالت إعمار إن مبيعاتها العقارية زادت لأربعة أمثالها في النصف الأول من 2013.

ويتوقع المحللون تباطؤ النمو في شركات أخرى مرتبطة بالقطاع العقاري، ويتوقعون زيادة أرباح أرابتك القابضة للبناء 36٪ في الربع الثاني بعد قفزة 121٪ في الربع الأول.

وبشكل عام يعتقد المحللون أن نمو أرباح الشركات الكبيرة في دبي سيتباطأ إلى 18٪ هذا العام من 24٪ في 2013 و23٪ في 2012.

وارتفع مؤشر دبي 37٪ منذ بداية العام لكنه تراجع 15٪ عن ذروته لعدة أعوام المسجلة في مايو ويرجع ذلك جزئيا إلى التغيرات في إدارة أرابتك.

وتشير النتائج المتوقعة إلى أنه قد يكون من الصعب على السوق أن تتجاوز تلك الذروة في الأشهر المقبلة.

ومن المتوقع أن يتسارع نمو الأرباح في 47 شركة سعودية كبيرة في الربع الثاني إلى 10٪ ـ ثاني أعلى معدل في المنطقة ـ من 7٪ في الربع الأول.

لكن ذلك يرجع إلى تحسن قطاع البتروكيماويات الذي يتركز نشاطه في الأسواق العالمية وليس القطاعات المحلية مثل البنوك والتجزئة.

ومن المتوقع زيادة أرباح الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) 10٪ في الربع الثاني بعد هبوط بلغ 2٪ في الربع الأول.

ومن المرجح أن تعلن وحدتها كيان السعودية للبتروكيماويات عن تحقيق أرباح للربع الرابع على التوالي وأن تبلي الشركات الأخرى في القطاع بلاء حسنا.

وقالت الأهلي كابيتال السعودية في تقرير الأسبوع الماضي «من المتوقع أن تنمو أرباح قطاع البتروكيماويات على أساس سنوي مدعومة بأحجام الإنتاج المرتفعة بفعل الزيادة المتوقعة في معدلات التشغيل وانخفاض فترات الإغلاق وارتفاع أسعار البتروكيماويات».

ومن المتوقع أن تنمو الأرباح المجمعة لعشرة بنوك سعودية 4٪ فقط ويرجع ذلك جزئيا إلى هبوط الأرباح المتوقعة لمصرف الراجحي أكبر بنك مدرج في المملكة 8٪ بعدما تراجعت 16٪ في الربع الأول نظرا لارتفاع مخصصات القروض الرديئة.

ومن المتوقع أن يهبط الربح المجمع لاثنتي عشرة شركة من الشركات الكبيرة في أبوظبي 1٪ بفعل انخفاض أرباح الدار العقارية 58٪، وحققت الدار مكسبا استثنائيا قدره 2,6 مليار درهم (708 ملايين دولار) من اندماجها مع منافستها صروح العقارية في الربع الثاني من 2013. وباستبعاد الدار العقارية يصبح من المتوقع أن تنمو أرباح الشركات الكبيرة في أبوظبي 10٪ في الربع الثاني أي بالمعدل نفسه تقريبا الذي سجلته في الربع الأول.

ويشكل ذلك تباطؤا من 14٪ العام الماضي ومن المعدل نفسه في 2012. وتبدو التوقعات أقل تفاؤلا بالنسبة لقطر إذ من المتوقع أن يهبط الربح المجمع لعشر شركات كبيرة مدرجة 12٪ في الربع الثاني بعد انخفاض بلغ 5٪ في الربع الأول.

وفي العام الماضي نمت أرباح تلك الشركات 1٪ مقارنة بنمو بلغ 8٪ في 2012.

وتشكل الإغلاقات في وحدات صناعات قطر السبب الرئيسي وراء الهبوط المتوقع هذا العام، لكن حتى باستبعاد صناعات قطر فمن المتوقع أن تتراجع الأرباح المجمعة 4٪ بعدما قفزت 12٪ في الربع الأول.

ومن المتوقع أن تسجل أريد القطرية للاتصالات أكبر هبوط في الأرباح عند 41٪ ويرجع ذلك جزئيا إلى انكشافها على الصراع المحتدم في العراق، وتحقق أريد خمس إجمالي إيراداتها من وحدتها العراقية آسياسيل ثاني أكبر مشغل لخدمات المحمول في العراق.

وتشير توقعات المحللين لعام 2015 الواردة في الجدول السابق إلى تسارع متواضع في نمو الأرباح ببعض الأسواق الخليجية العام المقبل.

ومن الصحيح أيضا أن نمو الأرباح ليس العامل الرئيسي الوحيد الذي يؤثر على أسواق الأسهم. فقطر تستقطب مستثمرين كثيرين بعائد توزيعات يصل إلى 4٪ ولذا فهي بمعزل بعض الشيء عن تباطؤ الأرباح.

لكن باستثناء دبي فإن توقعات نمو الأرباح في الخليج لا تبدو مبهرة على وجه الخصوص عند مقارنتها بمناطق أخرى.

ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال يتوقع المحللون أن تنمو أرباح الشركات المدرجة على مؤشر «ستاندرد اند بورز 500» 6٪ في الربع الثاني و11٪ في الربع الثالث و12٪ في الربع الأخير من العام، وربما تسجل بعض الأسواق الناشئة نموا أعلى بكثير.

ومن المنتظر أن تنمو معظم اقتصادات الخليج بما يقرب من 5٪ سنويا على مدى الأعوام المقبلة مدعومة بارتفاع أسعار النفط والإنفاق الحكومي القوي.

لكن ليس من الواضح ما إذا كانت تلك الاقتصادات تستطيع المحافظة على معدلات نمو الأرباح في خانة العشرات.

وقال طارق فضل الله الرئيس التنفيذي لعمليات الشرق الأوسط لدى نومورا لإدارة الأصول في دراسة نشرت الشهر الماضي إن هوامش الأرباح مرتفعة في الخليج ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى انعدام المنافسة في الصناعات التي تهيمن عليها شركات محمية أو في المجالات التي تعمل فيها شركات تدعمها الحكومات.

لكنه أضاف أن حقوق المساهمين منخفضة بشكل كبير عن مثيلاتها في الولايات المتحدة وهو ما يشير إلى أن المبيعات منخفضة نسبيا قياسا إلى حجم الأصول وأن هيكل رأس المال ليس على النحو الأمثل، وقد يضغط ذلك على أرباح الشركات إذا أدت إجراءات لتحرير الاقتصاد في المستقبل إلى انخفاض الهوامش.

وقال فضل الله «للأسف معظم الشركات في الخليج مازالت صغيرة ولا يوجد ما يحفزها على الدخول في عمليات اندماج بينما يميل الملاك إلى اكتناز الأصول وإدارتها في كثير من الأحيان وفقا لاعتبارات غير تجارية».

«الاستثمارات الوطنية»: مكاسب لكل مؤشرات السوق

قدر تقرير الاستثمارات الوطنية القيمة السوقية الرأسمالية للشركات المدرجة في سوق الكويت للاوراق المالية (البورصة) في نهاية تداول الأسبوع بنحو 31,5 مليار دينار بارتفاع قدره 195,6 مليون دينار مقارنة بنهاية الأسبوع الماضي البالغة 31,3 مليار دينار.

وقال التقرير ان السوق أنهى تعاملاته على ارتفاع مقارنة بأدائه خلال الأسبوع الماضي اذ حققت مؤشرات السوق العامة (السعري ـ الوزني ـ NIC50 – كويت 15) أرباحا بنسب بلغت 1,0 و0,6 و0,7 و0,5٪ على التوالي، مضيفا ان ذلك يظهر أن أداء السوق تحسن مقارنة بالأسبوع الماضي. وأشار إلى ارتفاع المعدل اليومي للكمية المتداولة والمعدل اليومي لعدد الصفقات خلال نفس الفترة بنسب 13,9 و11,8٪ على التوالي في حين انخفض المعدل اليومي للقيمة المتداولة بنسبة 4,1٪ إذ بلغ المعدل 11,8 مليون دينار خلال الأسبوع مقارنة بمتوسط قدره 12,3 مليون دينار الأسبوع السابق، واوضح أن ذلك الارتفاع جاء على الرغم من أن قيمة الأسهم المتداولة وصلت لأدنى مستوياتها بنحو 5,2 ملايين دينار في بداية الأسبوع في 6 يوليو وهي أقل قيمة منذ 29 أغسطس 2011 وذلك تزامنا مع حالة من الاحتقان السياسي الذي شهدته الساحة المحلية.